S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2688
13 June 1986

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثمانين بعد الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد رابيتافيكا	(مدغشقر)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سافرونتشوك
	استراليا	السيد ولكوت
	الامارات العربية المتحدة	السيد الشعالي
	بلغاريا	السيد تسفيتكوف
	تايلند	السيد كاسمسارن
	ترينيداد وتوباغو	السيد اليني
	الدانمرك	السيد بييرنغ
	الصين	السيد يوفان ليانغ
	غانا	السيد غبيهو
	فرنسا	السيد دي كيمولاريا
	فنزويلا	السيد اغيلار
	الكونغو	السيد أدوكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ماكسي
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد أوكون

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

اما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

٠٦٥٣ش 86-60674/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : حيث ان هذه هي الجلسة الأولى لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ، أود ، بالنيابة عن المجلس ، أن أشيد بسعادة السيد جيمس فيكتور غبيهو ، الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة ، الذي تولّى رئاسة المجلس في الشهر الماضي . وإنني واثق أنني أتكلم بالنيابة عن كل الأعضاء إذ أعرب عن شكرنا العميق للسفير غبيهو على المهارة الدبلوماسية التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال .

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/18102 و Add.1 و 2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي تركيا وقبرص واليونان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة ، أعتزم بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد تركمان (تركيا) والسيد موشوتاس (قبرص) والسيد دونتاس (اليونان) المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أذكّر المجلس بأنه خلال المشاورات التي أجراها المجلس ، وافق أعضاء المجلس على توجيه دعوة الى السيد أوزير كوراي بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . واذا لم أسمع أي اعتراض سوف أعتبر أن المجلس يقرر توجيه دعوة الى السيد كوراي بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

وفي الوقت الملائم ، سوف أدعو السيد كوراي الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الإدلاء ببيانه .

يبدأ مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . أمام أعضاء المجلس تقرير الامين العام عن عملية الامم المتحدة في قبرص عن الفترة من ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ (S/18102 و Add.2) ، وعن الفترة من ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ الى ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ (S/18102/Add.1) . وأمام أعضاء المجلس أيضا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/18151 ، الذي أعدّ خلال مشاورات المجلس .

واسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/18149 ، التي تتضمن رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الامم المتحدة .

أفهم أن المجلس مستعد الآن للتصويت على مشروع القرار المطروح عليه . واذا لم أسمع أي اعتراض سوف أطرح الآن مشروع القرار للتصويت .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

أُجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستراليا ، والامارات العربية المتحدة ، وبلغاريا ، وتايلند ، وترينيداد وتوباغو ، والدانمرك ، والصين ، وغانا ، وفرنسا ، وفنزويلا ، والكونغو ، ومدغشقر ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا . ولهذا اعتمد مشروع القرار بالاجماع باعتباره القرار ٥٨٥ (١٩٨٦) .

المتكلم الاول هو ممثل قبرص ، وأعطيه الكلمة .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم بحرارة على توليكم ذلك المنصب الرفيع كرئيس لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه وأن أعرب عن تقديرنا للطريقة الماهرة التي أدرتم بها المشاورات الخاصة بمشروع القرار الذي اعتمد بالإجماع الآن ، والذي بموجبه تجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى . ومما يبعث على ارتياحنا أن تكون رئاسة هذه الهيئة في أيد خبيرة وماهرة لدبلوماسي بارز من بلد صديق نتمتع معه بأفضل العلاقات الدبلوماسية ، ولاسيما في اطار الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز .

وأود أيضا ان اعرب عن تهانينا الحارة لسلفكم ، رئيس مجلس الامن لشهر أيار/مايو ، الدبلوماسي المحنك ، السفير جيمز فيكتور غبيهو ، الذي اعترف له هذا المجلس الموقر بقيادته الحكيمة .

انني أشكر أعضاء المجلس على تجديدهم ولاية صيانة السلم لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، الامر الذي أبدت حكومة بلادي موافقتها عليه مسبقا . ان القرار الذي اتخذ للتو يحظى بموافقة حكومة بلادي لانه يتضمن الاحكام الاساسية الداعية الى وضع قوات الامم المتحدة في قبرص ، وهو أمر ضروري في ضوء استمرار الاحتلال التركي لجزء من أراضينا ، ومواصلة الامين العام للامم المتحدة لمبادرته .

وتعرب حكومة قبرص عن تقديرها العميق للامين العام ، السيد بيريز دي كوييار ، ولمعاونيه لما يبذلونه من جهود دؤوبة سعيا لايجاد حل سلمي وعادل لمشكلة قبرص .

ونود أن نعرب عن تقديرنا أيضا للواء غ . غرايندل ، قائد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، ولضباطه وجنوده ، للطريقة المتفانية التي يؤدون بها واجباتهم . وأخيرا ، وليس بآخر ، نعرب عن تقديرنا الحار للحكومات الصديقة التي تمكن قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، عن طريق مساهماتها الطوعية بالافراد والاموال ، من أن تستمر في تقديم خدماتها في قبرص ، وفي هذا الصدد أود أن ابلغ المجلس بأن حكومة قبرص قد قررت زيادة مساهمتها في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الى مبلغ ٥٥٠ ٠٠٠ دولار .

ان مشكلة قبرص ، اذا ما نظر اليها من المنظور السليم والوحيد ، مشكلة غزو أجنبي ، واستمرار احتلال تركيا لما يقرب من ٤٠ في المائة من أراضي دولة صغيرة غير منحازة عضو في الامم المتحدة وفي الكمنولث ، واغتصاب للاراضي ، والطرد اللاانساني لالاف الاشخاص من موطن آبائهم ، وانتهاكات شاملة لحقوق الانسان والحريات الاساسية لجميع القبارصة .

ففي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، أي منذ ١٢ سنة تقريبا ، قامت القوات التركية ، مستخدمة ذرائع مختلفة ، مثل ذريعة حماية الطائفة التركية القبرصية ، أو حماية

المركز الدستوري بموجب حقوق نابعة عن معاهدة مزعومة ، بغزو وحشي للجزيرة ، فاقتلعت وشردت ثلث سكانها الأصليين وجعلتهم لاجئين في بلدهم .

وقد كان هذا العدوان الصارخ ، الذي ترك آلاف القتلى والمفقودين والمعزولين وتسبب في خسائر مادية فادحة ، موضع ادانة متكررة من جانب المجتمع الدولي والمنظمات العالمية ، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة ، بالاضافة الى حركة عدم الانحياز والكمنولث وغير ذلك من الهيئات العالمية .

وحتى الآن لم تنفذ قرارات مجلس الأمن الرسمية مثل القرار ٣٦٥ (١٩٧٤) ، الذي أيد قرار الجمعية العامة ٣٣١٢ (د - ٢٩) لعام ١٩٧٤ ، المتخذ بالاجماع والداعي الى انسحاب القوات التركية وعودة اللاجئين الى ديارهم وأراضيهم ، والى عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية لقبرص ، والى احترام حقوق الانسان لجميع القبارصة . ومؤخرا ، في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، طالب مجلس الأمن مرة أخرى في قراريه ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) بوضع حد للاحتلال ، وأدان محاولة اعلان الاستقلال الانفرادي ، وجميع الأعمال غير الشرعية التي ترتكب في المناطق المحتلة من قبرص ، مثل اجراء ما يسمى باستفتاء وانتخابات رئاسية وبرلمانية . والأهم من ذلك ، ان هذين القرارين دعيا الى سحب اعلان الانفصال المزعوم وطلبا الى

"جميع الدول عدم الاعتراف بالدولة المزعومة 'الجمهورية التركية لقبرص الشمالية' التي انشئت بموجب اجراءات انفصالية و ... الا تقدم أية تسهيلات الى الكيان الانفصالي السالف الذكر أو تمد له يد المساعدة بأي حال من الأحوال" . (القرار ٥٥٠ (١٩٨٤))

ومما يثلج الصدر ان نلاحظ ان ما من دولة غير تركيا اعترفت بهذا العمل غير القانوني أي محاولة الانفصال .

ومع ذلك يواصل هذا النظام العميل أعماله غير القانونية ، التي كان آخرها الانتخابات المزعومة لمجالس البلدية حيث شارك آلاف من المستوطنين ، بما في ذلك ضباط جيش الاحتلال التركي ، في عملية ساخرة من العملية الديمقراطية ، مما أحبط الارادة الحرة للقبارصة الأتراك . ومن الواضح أنه لا يمكن ان يعبر عن الارادة الحرة بشكل

قانوني وكاف في المناطق المحتلة بسبب الوجود العسكري التركي الهائل واقتلاع وطرد السكان الشرعيين الذين يشكلون ٨٢ في المائة من سكان هذه المناطق ، وزرع المستوطنين القادمين من تركيا في ديارهم .

ويعد النبأ الذي أوردته أنباء "رويتر" في ٧ حزيران/يونيه عن الزيارة التي يزمع رئيس وزراء تركيا القيام بها للمنطاق المحتلة في قبرص في الفترة من ٢ الى ٤ تموز/يوليه من هذا العام برهانا آخر على اهانة انقرة للأمم المتحدة . فهذا العمل يعد انتهاكا صريحا لقراري مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) وبرهانا على نفاق تركيا ، التي تعلن من جهة ، أنها تؤيد مبادرة الامين العام ، وتنتهك ، من الجهة الاخرى ، القرارات ذاتها التي تقوم عليها مبادرة الامين العام .

وعلاوة على ذلك ، فان تركيا ، تجاهلا منها للمطالب الواردة في قرارات الامم المتحدة واعلانات عدم الانحياز والداعية الى جعل جمهورية قبرص منزوعة السلاح بشكل كامل ، مستمرة ، انتهاكا لأحكام محددة من قرارات الامم المتحدة المطالبة بسحب قواتها ، في تنفيذ أعمال التشييد التي بدأت بها مؤخرا لمطار عسكري كبير في ليفكونيكا وقاعدة بحرية في كريانا . وهذه الاعمال ، التي تدل على نواياها بادامة قبضتها العسكرية على شعبنا واحتلالها لأراضينا ، تتناقض تناقضا صارخا مع قبولنا المكتوب لاجراء محادثات من أجل جعل نيقوسيا منزعة السلاح كما هو وارد في تقرير الامين العام الحالي (S/18102) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ .

ولذلك ، تعد هذه المسألة ، بالاضافة الى أعمال الغزو والاحتلال الرئيسية ، تجاهلا صارخا للقرارات والمقررات الرسمية التي اتخذتها الامم المتحدة . وعلى الرغم من مجموعة قرارات مجلس الامن الالزامية ، لم يتم حتى الآن سحب القوات التركية والمستوطنين الاتراك ، ولم يسمح للاجئ واحد بالعودة الى دياره ، ومن باب المفارقة ان نجد أنه بعد ١٢ سنة من الاحتلال ، لم تتح لشعب قبرص الفرصة لمناقشة سحب القوات والمستوطنين ومسألة الضمانات الدولية .

ونتيجة للغزو التركي واستمرار تركيا في احتلالها وعدم تنفيذها لقرارات الامم المتحدة ، فإن مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، الوارد في الفقرة ٤

من المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة ، لا يزال موضع تجاهل سافر وصارخ . وتنتهك تركيا مبدأ احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها ووحدة أراضيها ، ومبدأ احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية . ويتعرض مبدأ عدم جواز حيازة الاراضي بالقوة لتحد خطير ، ولم يعد الحق في الحياة والحرية والسعي الى تحقيق السعادة موجودا في تلك الجزيرة الجميلة .

ان حق تنقل الفرد بحرية في بلده تقمعه قوات الاحتلال وتنكره على شعبنا . والمسألة المأساوية المتمثلة في الاشخاص المفقودين - وهي مسألة انسانية بحتة - لا تزال دون حل ، كما أن مصير الاشخاص الاعزاء علينا غير معروف ، ومأساة المعزولين تستمر دون هوادة حيث أن عددهم ينخفض نتيجة انتهاك أبسط حقوق الانسان الاساسية .

وقبرص التي هي الجزيرة التاريخية الجميلة الواقعة في البحر الابيض المتوسط والتي يفترض أن تكون جسرا للاخوة بين القارات الثلاث المحيطة بها ، لا تزال تعتبر مصدرا للصراع يهدد السلم والاستقرار في هذه المنطقة الاستراتيجية الحساسة .

ان الانفصال الذي يذكرنا بالنظام المقيت القائم على الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، قد فرض بوصفه سياسة تتبعها أنقرة في جهودها المبذولة من أجل تقسيم الجزء المحتل من قبرص وضمه الى تركيا . وتقسيم الاراضي عن طريق وضع حدود مصطنعة ، مثل خط أتيلا المشين المقيت الذي يقسم جزيرتنا الى قسمين وعزل شعبنا هما السياسة الرسمية التي ينتهجها الغزاة في قبرص ، والتي تجري تحت انظار المجتمع الدولي المدهوش الذي أعلن مرارا وتكرارا مقته لهذه السياسات .

وبهذه الاعمال الانفصالية تأمل تركيا عبثا ان تقضي قضاء نهائيا على الوحدة والتعاون التقليديين بين طائفتي القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك المنصهرتين في بلد واحد ومصير مشترك . وبالتالي فان المشردين في ديار أجدادهم ، وهم المشردون الذين يبلغ عددهم حوالي ٢٠٠ ألف شخص ، يشاهدون عبر الاسوار منازلهم المغتصبة والجبال والوديان التي ألفوها ، وهم لا يزالون محرومين من حقهم الثابت في العودة اليها . ان هؤلاء الافراد التعساء ما فتئوا يعانون حقا من جراء هذه المأساة الفريدة من نوعها . فهم قريبون من ديارهم الحبيبة ولكنهم مع ذلك بعيدون عنها كل البعد . وهم يشاهدون الاستيراد اليومي للمستوطنين من الاناضول الذين يجلبون من تركيا بالالاف لاغتصاب واستعمار مناطقهم المحتلة ، مما يدعم محاولات انقرة الرامية الى تغيير الطابع الديموغرافي للجزيرة . ان الاسماء التاريخية التي تحملها المدن والقرى والتي تجسد أساطير شعبنا وحكمته تغير الى أسماء تركية ؛ والآثار التاريخية التي

تعتبر حيوية بالنسبة لهويتنا الثقافية ينهبها الغزاة ، بغية تدمير التراث الثقافي القديم لشعبنا . وهذه الاعمال ما هي إلا خطة أخرى في تاريخ تركيا وتشكل جريمة ضد الانسانية ستسجل الى الابد في سجلات التاريخ .

وبسبب هذه الاحوال التعيسة السائدة في المناطق المحتلة من الجمهورية ، فان وزراء بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم الاخير بنيودلهي في نيسان/ابريل من هذا العام "... أدانوا كل الجهود أو الاعمال الرامية الى تغيير الهيكل الديموغرافي لقبرص ... " ولاحظوا أن هذه الاعمال الاجرامية البشعة قد اكتسبت مؤخرا ابعادا مثيرة للقلق بصورة أكبر . ان المستوطنين لا يغتصبون المنازل والاراضي التي يمتلكها السكان القبارصة الاصليون المطرودون فحسب ، بل انهم يدنسون ايضا الاماكن المقدسة وينهبون ما صنعه شعبنا بالعرق والدموع ، ويغتصبون عن طريق الانتخابات المزعومة الارادة الحرة لشعبنا .

ان هؤلاء المستعمرين من تركيا قد وصلوا الى درجة انهم شكلوا "احزابا سياسية" . والمستوطن والعقيد السابق في الجيش التركي السيد اسماعيل تيزير ، الذي أصبح وزيرا مزعوما في نظام دنكتاش ، قد صرح علانية أن أهداف حزبه تتمثل في "تحقيق تقسيم قبرص وضمها الى تركيا ..." . وقد اعترف بأن المستوطنين حضروا الى قبرص بموافقة تركيا ، وأنهم قدموا بوصفهم "قوة زراعية" ، وانهم جميعا تقريبا أصبحوا مواطنين فيما يسمى بالدولة التركية الاتحادية ، وأن هدفهم هو البقاء الى الابد في قبرص . فيالها من أهداف سامية حقا ، بل ويا له من دليل دامغ ضد أولئك الذين يحاولون انكارها .

يتذكر المجلس انه في توازٍ مع جرائم العدوان واستيراد المستوطنين الاتراك ، مضت تركيا في عام ١٩٧٤ في انشاء كيان صوري في المناطق المحتلة ليكون نظاما عميلا للغزاة . وهذا الكيان المختلف لم تعترف به أي دولة ، باستثناء تركيا ؛ وليس له أية اراض إلا تلك المناطق المحتلة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من جمهورية قبرص ، كما تأكد في قرار الجمعية العامة ٣٠/٣٤ ، وكما ذكر عن قبل في ادانته في قراري مجلس

الامن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) . لقد استخدمت أنقرة هذا الكيان كقناة للدعاية تهدف الى تعتيم المسالة الساخنة المتمثلة في العدوان التركي ، في محاولتها تقديمه بوصفه اختلافا بين الطائفتين ، وأملا في (حماية تركيا من الجرائم الخطيرة التي ترتكبها) ضد قبرص وشعبها . ان السيد أروغلو ، رئيس الوزراء المزعوم لهذا الكيان العميل ، طالب في ٨ أيار/مايو من هذا العام :

"بالتحويل الرسمي للمناطق المحتلة في قبرص وجعلها المقاطعة السابعة عشرة من تركيا وبمد الاحتلال التركي ليشمل السواحل الجنوبية لقبرص" . بوصف ذلك السبيل الوحيد لالغاء خط اتيلا المقيت .

يتضح مما ذكرته ان هدف أنقرة يتمثل في ادامة تشديد قبضتها على قبرص ، ولذلك فهي تتشدق بالالفاظ عن تسوية تفاوضية للمشكلة ؛ مستخدمة المحادثات كستار دخان ودرع لتضليل المجتمع الدولي واسكات النقد الموجه اليها وكذلك لكسب الوقت من أجل اكمال اهدافها الاثمة . وبدلا من العمل على ايجاد حل للمشكلة القبرصية على أساس قرارات الامم المتحدة ، تدعم الحكومة التركية نتائج عدوانها عن طريق الادماج السريع للمناطق المحتلة في دولة تركيا . وعوضا عن تعزيز الاواصر العريقة التي تربط شعب قبرص ، تسعى الحكومة التركية الى القضاء عليها لخدمة أهدافها القائمة على التوسع وضم الأراضي . ان المزاعم التركية بأن هذه الاعمال الانفصالية ضرورية بالنسبة لامن الطائفة القبرصية التركية ليست سخيفة فحسب بل هي اختلافات ترمي الى خدمة اهدافها التوسعية . فمزاعم الاحتياجات الامنية للطائفة القبرصية التركية كانت تهدف أصلا الى تمهيد السبيل أمام الغزو التركي ، واليوم بعد أن مضى على الاحتلال التركي ١٢ عاما لا تزال هذه المزاعم تستخدم لتبرير استمرار الاحتلال ، انتهاكا لسلسلة من قرارات الامم المتحدة التي تطالب بانسحاب القوات التركية على الفور . وبالمثل فان ما يسمى باساءة معاملة الطائفة القبرصية التركية في فترة ما قبل الغزو ليس سوى اختلاف تركي آخر يستخدم في محاولة فاشلة لتبرير الاحتلال العسكري الذي لا يمكن تبريره . ولاشبات زيف هذا الزعم لا يمكن للمرء أن يفعل أفضل من الرجوع الى أعلى مصدر مستقل بشأن هذا

الموضوع ، الا وهو الامين العام العظيم الراحل أوثانت الذي تنص الفقرة الوجيهة الدامغة من تقريره الوارد في الوثيقة S/6426 ، على ما يلي :

"ان المحن التي يعاني منها السكان القبارصة الاتراك تعد نتيجة مباشرة لسياسات القيادة التي تفرض العزلة الذاتية بالقوة على أفراد الشعب" .

ومن ناحية اخرى ، فقد أُعرب بوضوح في ١٠ تموز/يوليه عن الاهداف التوسعية لانقرة في غزو قبرص عندما قال السيد طوران غونيس ، وزير خارجية تركيا وقت الغزو ، ان قبرص ذات قيمة بالنسبة لتركيا كقيمة الذراع الايمن لبلد يهتم بالدفاع عن نفسه أو بأهدافه التوسعية .

وعلاوة على ذلك سلم السيد غونيز بأن :

"العديد من الدول تريد بشكل أو بآخر ، لأن ذلك يتفق ومصالحها ، أن ننظر الى مشكلة قبرص باعتبارها مجرد رغبة منا في حماية الطائفة التركية في الجزيرة ، مع أن المشكلة الحقيقية هي أمن ٤٥ مليون تركي يعيشون في الوطن الأم" .

وبعد ذلك ، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، فان رئيس وزراء تركيا الحالي ، السيد اوزال ، وصف قبرص بأنها :

"جزيرة تخترق قلب تركيا مثل الخنجر ، ومن ثم فانها حيوية للغاية بالنسبة لأمنها" .

ومنذ أيام قليلة بدأ في شن حملة تزييف للتاريخ حتى يتماشى وأهداف تركيا الآثمة ضد قبرص .

ان استمرار الاحتلال طوال ما يزيد على ١٢ عاما ، وما تقوم به تركيا من أعمال لا نهاية لها للتوسع والتقسيم في المناطق المحتلة ، علاوة على البيانات الاستفزازية المكشوفة الصادرة عن الجانب التركي ، تشكل عوائق لا يمكن تخطيها تعترض سبيل السعي الحر الى حل عادل وناجع لمشكلة قبرص ، عن طريق مفاوضات بنّاءة وهادفة على أساس قرارات الأمم المتحدة ، والاتفاقات رفيعة المستوى المبرمة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ و ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ .

وجوهر الحقيقة هو أن نجاح المفاوضات يتوقف على ان تكون هذه المفاوضات حرة ، وان ترتكز على الأحكام الرسمية لقرارات مجلس الأمن . ولكن مجرد وجود القوات التركية يلغي أي مغزى للحرية في اتخاذ القرار من جانب الطائفة القبرصية التركية ، ويعد بمثابة مدفع مسدد صوب حكومة قبرص . ومن ناحية أخرى ، ففي ضوء أعمال القيادة التركية وبياناتها ، لا يبدو هناك أي تغيير في عقلية الحكومة التركية من حيث أهدافها التي مازالت بكل وضوح ترمي الى تكريس احتلالها للجزيرة .

اننا ملتزمون بالتوصل الى حل عادل وقابل للبقاء لمشكلة قبرص باعتبارها مسألة ملحّة ، وفقا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها . وبهذا الحل وحده يمكن لشعب قبرص أن ينعم بالسلم والامن والسعادة . ولهذا السبب تعاونّا مع الامين العام في اضطلاعه بمهمة المساعي الحميدة المنوطة به .

وبغية التوصل الى حل قدم الطرف القبرصي اليوناني تنازلات موجعة . ولاننا نرغب في التوصل الى حل أفصحنا عن استعدادنا لقبول العديد من الاحكام ، حتى غير المعقول منها ، المتصلة بالقضايا الاقليمية والدستورية . ويكفي هنا أن نورد مثلين . لقد أبدينا استعدادنا لقبول طلب ينص على ان تمثّل الطائفة القبرصية التركية ، التي تشكل ١٨ في المائة من السكان ، بنسبة ٥٠ في المائة في مجلس الشيوخ و ٣٠ في المائة في مجلس النواب . وقد قبلنا أن تكون المساحة الواقعة تحت الادارة القبرصية التركية ٢٩ في المائة من مساحة الجزيرة ، وذلك لاننا نريد التوصل الى حل ، لا لاننا نوافق على دفع ثمن للعدوان .

ومن حقنا المشروع تماما أن نشعر بالقلق عندما نواجه هياكل دستورية بالية وعملية وعقيمة لاتخاذ القرارات وغيرها من الاقتراحات المجحفة . اننا مدينون لشعبنا بايجاد حل ناجع ، واهتمامنا الاساسي ينبغي أن ينصب على مستقبل بلدنا .

ما فتئنا على استعداد للتعاون مع الامين العام . وكنا متفقين دائما على أن مشكلة قبرص ينبغي حلها باعتبارها قضية واحدة شاملة ذات عناصر متشابكة ومترابطة . وما فتئنا نتوقع - بل كنا نطالب باستمرار - ان تسوى القضايا الهامة باعتبارها مسألة ذات أولوية ، وعلى المستوى العالي المناسب . ان مناقشة المسائل الدستورية منذ عدة سنوات لدليل على موقفنا التوفيقي واستعدادنا للتعاون مع الامين العام . أما الجانب التركي فقد رفض من جانبه ، وفي نفس الفترة ، الدخول في أية مناقشات مجدية بشأن القضايا الحيوية .

وكما يوضح الامين العام ذاته في كثير من الاحيان ، فان مهمة المساعي الحميدة المنوطة به ليست مهمة وساطة أو تحكيم ، ولا تنطوي على ذلك . ولانزال نذكر مناقشة مجلس الامن في ايار/مايو ١٩٨٤ ، التي أسفرت عن اتخاذ القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) ، عندما صاح السيد دنكتاش في الجميع قائلا ان الامين العام رسول خير فحسب ، ولا يمكنه بالتالي أن يتقدم بأية وثائق يقوم هو بصياغتها . وعندما قدم الامين العام في نيسان/ابريل ١٩٨٥ وثيقته المكونة من جزئين ، كتب السيد دنكتاش ، وبنفس الروح ، رسالة مطولة تتضمن تعقيبات على وثيقة الامين العام التي لا تزيد على ٦ صفحات . ولا يتطلب الامر سوى قراءتها لتبين مدى سلبية موقفه ازاء محاولة الامين العام . وحيث أن العديد من مطالب السيد دنكتاش مفصح عنها في مشروع الاتفاق الاطاري المؤرخ في ٢٩ اذار/مارس ١٩٨٦ ، يمكن للمرء أن يخلص الى ان التعنت بكل أسف يصل الى نتيجة في نهاية المطاف .

وفي نهاية العام الماضي دعا الامين العام الطرفين الى عقد اجتماعات على مستوى أدنى ، كما أجرى اتصالات اخرى بالجانبين . وقد شرحنا للامين العام موقفنا ازاء مختلف العناصر التي أثارها فريقه أثناء تلك الاجتماعات ؛ ولخصت تلك المواقف كتابة في ٢٠ اذار/مارس في المذكرة المساعدة المقدمة من الرئيس كيبريانو ، التي صدرت هذا الصباح كوثيقة من وثائق مجلس الامن ، والتي تكرمتم بالاشارة اليها سيدي الرئيس .

وقد اقترحنا على الامين العام اجراء مزيد من المشاورات لسد الثغرة التي كانت بادية لنا ، ولتوضيح مصطلحات مثل مفهوم النهج الشامل المتكامل .

وبدلا من عقد مزيد من المشاورات أصدر الامين العام مشروعا للاتفاق الاطاري ، لم يفصح عن شواغل القبارصة اليونانيين . وقد اتفقت كل الاحزاب السياسية في قبرص على ان مشروع الاتفاق الاطاري لا يمكن قبوله على ما هو عليه . فقد وجد أن الاحكام الدستورية بصياغتها الحالية عقيمة . كما أن صياغة المسألة الاقليمية تغيَّرت تغيرا جذريا حتى باتت بعيدة الشبه عن الصياغات السابقة .

وفي واقع الأمر فان مضمون تلك الصياغة يعد تناقضا صريحا مع نقاط العمل التي تم التوصل اليها في فيينا في ١٩٨٤ ، والتي كان بمقتضاها أهم عامل في تحديد المسألة الاقليمية هو إعادة توطين النازحين من القبارصة اليونانيين في ديارهم .

وحيث أن مشروع الاتفاق الاطاري لم يف بالضمانات السابقة فان مفهوم الكل المتكامل لم يعتبر كافيا لحماية موقف الجانب القبرصي اليوناني . وببساطة كان القبارصة اليونانيون سيجدون انفسهم ملزمين بترتيبات دستورية لا يمكن تنفيذها دون أن يستفيدوا من أية التزامات مقابلة من الجانب الآخر فيما يتصل بمسائل تهم القبارصة اليونانيين بشكل حيوي .

وبسبب ترابط العناصر ، فان موقفنا من بعض هذه العناصر لا يمكن صياغته في شكل نهائي ، ليس فقط بسبب الافتقار الى أية التزامات من الجانب القبرصي التركي بشأن العناصر الباقية ولكن ، أكثر من ذلك ، بسبب البيانات السلبية المستمرة من الجانب التركي . هل من المدهش أن نشعر بالانشغال عندما سخر السيد دنكتاش بمسألة انسحاب القوات في رده المؤرخ في ٢١ نيسان/ابريل اذ قال ما يلي :

"وبالنسبة لانسحاب القوات غير القبرصية" -

والكلمات التالية هي التي تتضمن السخرية -

"باستثناء تلك التي ستبقى في الجزيرة ..."

لقد آن الاوان لاقامة توازن في عناصر إطار العمل . وحتى يقوم هذا التوازن الذي لا يمكن تحقيقه الا عندما تجرى مناقشات بشأن المسائل الاساسية المعلقة ، يمكن ان يكون هناك مبرر لاجراء مفاوضات اخرى بشأن العناصر الاخرى ، ويمكن أن تسهل بشكل كبير .

لقد اقترحنا أن نتفاوض بشأن المسائل الهامة التي تتعلق بمشكلة قبرص ، والتي لم يجر التفاوض بشأنها أبدا . هذه المسائل التي لم تناقش قبل ذلك ، كما اشرت مرارا ، وهي مسائل انسحاب القوات والمستوطنين ، والضمانات ، والحريات الثلاث تشكل جميعها الجوانب الاساسية لمشكلة قبرص .

لقد قدمنا اقتراحات بحسن نية لمحاولة الابقاء على عملية المفاوضات . ولا يمكننا ان نقبل القول أن اقتراحاتنا المؤرخة في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٦ لم تكن قابلة للتطبيق لمجرد ان السيد دنكتاش قد يرفضها . واذا كان الامر كذلك فانه يشار علينا ان نقبل سلم المنتصر في قبرص .

لقد طلب منا الامين العام في رسالته الشفهية المؤرخة في ٨ أيار/مايو ١٩٨٦ أن نعرب عن آرائنا بشأن مضمون مشروع الاتفاق الاطارى . والاجراء جزء لا يتجزأ من ذلك المضمون . وقد قدمنا آرائنا كما طلب منا وهي تتضمن الاعتقاد أن الاجراء سيمكننا من :

"أن نقيّم معا النتائج المشتركة التي يسفر عنها ذلك الاجتماع الرفيع المستوى أو المؤتمر الدولي ، ومحتوى 'مشروع الاتفاق الاطارى المقدم منكم'" . (S/18102/Add.1 ، ص ٤٠)

لقد لاحظنا مع الارتياح أن الامين العام يشير الى اقتراح الاتحاد السوفياتي المعنون "مبادىء خاصة بتسوية مشكلة قبرص ، وطرق تحقيقها" . وهذه الاقتراحات تتفق مع الميثاق وتسعى الى تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن قبرص . والنهج المتوخى من هذه الاقتراحات يتفق مع أحد الإفتراضين البديلين اللذين تقدمنا بهما الى الامين العام .

يتكلم الامين العام في تقريره عن الاخطار الكامنة في الحالة الراهنة . ونحن ندرك الاخطار العديدة التي نواجهها فلا تزال على اراضينا قوات احتلال تركية ودولة صورية قبرصية تركية انفصالية . ولهذا وضعنا ثقتنا في الامم المتحدة ، وبصفة خاصة في مجلس الامن ، شأننا في ذلك شأن جميع الدول الصغيرة التي لا حول لها ولا قوة . ولانزال على ثقة بأن نور الميثاق الهادي سيضيء أفكار المجلس ، ولا يزال قرارا مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) يتضمنان النقاط الاساسية التي ينبغي أن ترسم الطريق لنا جميعا هنا اليوم .

وهذه الهيئة باعتبارها وصية على مبادىء وقرارات الامم المتحدة ، يقع عليها واجب رسمي هو ان تعمل على أن تتخلى تركيا عما اكتسبته بقوة السلاح وأن تسحب قواتها ، وأن تحترم سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتها ، وذلك وفقا لما طالب به عدد كبير من قرارات الامم المتحدة . إن تركيا هي التي يجب أن تنفذ قرارات ومقررات مجلس الامن التي يمكن أن يقوم على أساسها حل عادل ودائم . إن قبرص ، الضحية ، يجب ألا تجبر على توقيع استسلامها . إن المعتدى ، وهو تركيا ، يجب أن يحاسبه مجلس الامن على عمله العدواني وعدم امتثاله لقرارات مجلس الامن .

من المؤسف أن الحالة المأساوية في قبرص لا تزال مستمرة لان المجلس لم يتخذ بعد خطوات حاسمة وفعالة لاجبار تركيا على الامتثال لقرارات مجلس الامن الرسمية . وتبين مأساة قبرص بوضوح محنة منظمتنا وبالتالي محنة الدول الصغيرة والدول الضعيفة عسكريا ، التي تعتمد في أمنها على الامم المتحدة . وفي نفس الوقت تفرض هذه المحنة تحديا مؤلما على البشرية .

واذا ما استمرت الامم المتحدة في أن تسمح للغزاة بأن يتجاهلوا بازدراء قراراتها التي اتخذتها بالاجماع ، وقرارات مجلس الامن ، فان الازمة التي تواجهها الامم المتحدة الآن ، سواء كانت أزمة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، ستستمر وستتضاءل هيبة المنظمة العالمية أكثر من ذلك . إن مصداقية الامم المتحدة وفائدتها تعتمدان على قدرتها على الوفاء بمهمتها عن طريق ايجاد الوسائل لتنفيذ قراراتها واتخاذ اجراءات فعالة عندما يكون هناك مسوغ لذلك

ومن واجبنا أن نعيد هذه المصداقية لمنظمتنا وأن نواجه بشكل ايجابي وبنجاح التحدى المؤلم الذى تواجهه البشرية وذلك عن طريق تنفيذ أحكام الميثاق التي تتناول انشاء نظام الامن الدولي المشار اليه في الميثاق .

ان حكومة قبرص تسعى الى ضمان تنفيذ قرارات الامم المتحدة والى أن تجعل قبرص جزيرة لا توجد عليها جيوش أجنبية ، ولا توجد بها خطوط تقسيم وأن تبني من جديد جسور التعاون التي نسفها التدخل الاجنبي بجميع أشكاله . وفي هذا العمل يبقى أملنا في الانصاف والعدالة معلقا على الامم المتحدة التي تشكل حجر الزاوية والدعامة الاساسية لسياستنا الخارجية والإطار الذى يمكن من خلاله أن نجد حلا عادلا ودائما لمشكلتنا .

والى أن يتحقق هذا الحل نرى أنه لا يمكن إضفاء الشرعية على نتائج الغزو والاحتلال كما أنه لا يمكن ان يكون هناك دفاع عن المعتدي . وما دامت انتهاكات الميثاق مستمرة وما دامت أرضنا محتلة من جانب عنصر أجنبي فسنواصل باصرار وعزم وايمان النضال من أجل حماية ديارنا وبلادنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو ممثل اليونان وأعطيه الكلمة .

السيد دونتاي (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي سيدي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر حزيران/يونيه . انني على ثقة من انكم بخبرتكم الكبيرة ومهاراتكم وحنكتكم الدبلوماسية ستقودون مداولات المجلس بنجاح . وساكون مقصرا في واجبي اذا لم أهنئ سلفكم السفير غبيهو على الطريقة المثالية التي اضطلع بها بواجباته خلال شهر أيار/مايو .

ان قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ما برحت طيلة سنوات كثيرة جدا تضطلع بواجباتها ، ضمن حدود ولايتها ، بطريقة ثابتة وتسهم مساهمة كبيرة في صيانة السلم . وأود في هذه المناسبة ان أشيد بجميع أفراد وضباط القوة الذين عملوا في قبرص خلال السنوات الماضية هذه . ونعرب عن شكرنا الخاص للواء غرايندل وضباط الفرق الوطنية العاملة تحت قيادته . ويتعين على قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص أن تلعب دورا هاما في عملية صيانة السلم في قبرص .

وأود في هذه المرحلة ان أعرب عن خالص تقدير حكومة بلادي لجميع البلدان التي أسهمت في الماضي بتقديم الافراد والمعدات الى قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ومكنت من استمرار وجودها .

ان الامين العام ، بمساعدة موظفيه المقتدرين ، ماض دون كلل في مشاركته الطويلة والمتفانية في مسألة قبرص . وأود ان أشكره وأكرر هنا ان حكومة بلادي ما انفكت تؤيده في مهمة بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها .

لقد انقضى الآن ما يقرب من عامين منذ أن بدأ الامين العام آخر جهوده للوقوف على ما اذا كانت هناك امكانيات لايجاد حل لمشكلة قبرص في ظل الظروف الراهنة . ومع ذلك ، فقد تناولت الامم المتحدة هذه المسألة مرارا وتكرارا ، وهناك عدد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن تنص بأقوى العبارات على شكل الحل المتوخى لمشكلة قبرص .

ان حل مشكلة قبرص ما انفك ينظر اليه بوصفه حلا يرتكز على مجموعة مكونة من عدة عناصر . وان ترابط تلك العناير يصل الى حد يجعل من المستحيل لأي طرف من الاطراف ان يلتزم بأي جزء من هذه المجموعة ، دون الالمام بها برمتها .

وخلال عملية التفاوض الطويلة ، قبل وبعد مبادرة الامين العام الحالية على حد سواء ، لم تناقش باستفاضة سوى مجموعة واحدة من المواضيع ، ألا وهي المسائل المتصلة بالهيكل الدستوري الجديد لجمهورية قبرص . كذلك نوقشت المسألة المتعلقة بالاراضي ، وان جاء ذلك في مرحلة متأخرة كثيرا . ولم يتم التطرق بتاتا لمسائل انسحاب القوات التركية والضمانات والحريات الثلاث . فقد كان الجانب التركي متصلبا في رفضه حتى لعرض وجهات نظره ، وعلى الاقل للدخول في مفاوضات جادة بشأن الموضوع .

ان الرئيس كيبريانو اذ جعل من هذه الحالة شغله الشاغل وجه رسالة الى الامين العام بتاريخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦ ، وعممت هذا الصباح بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن . وقد نقل الرئيس كيبريانو الى الامين العام مرة أخرى موقف حكومته الاساسي . واعتقد أنه كان ينبغي أن يكون واضحا من هذه الرسالة الصريحة ان موقفي الطرفين كانا لا يزالان متباينين تباينا كبيرا بشأن النقاط الحيوية في النزاع .

بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، وبعد تسعة أيام من ارسال رسالة الرئيس كيبريانو ، قدم الأمين العام الى الطرفين مشروع الاتفاق الاطاري . ولعل أعضاء المجلس لاحظوا ان المشروع يتناول في الغالب مختلف الجوانب الدستورية لمشكلة قبرص في حين انه لا يشير الا اشارة خاطفة الى المسائل الرئيسية الثلاث ، ألا وهي انسحاب الجيش والمستوطنين ، والضمانات والحريات الثلاث . لذلك ، فانه نص غير كامل وبالتالي غير متوازن . ومما يبعث على الدهشة حقا انه على الرغم من عدم اكتمال مشروع الاتفاق الاطاري يسعى الطرفان الى التوصل حتى الى التزام ينطوي على قبول مبدئي له ، وازاء الحالة الناشئة عن التقديم المتعجل لهذه الوثيقة قررت حكومة قبرص ان تقترح نهجا جديدا ، ساعية سعيا حقيقيا لانقاذ مبادرة الامين العام .

اقترح الرئيس كيبريانو ، بتأييد كامل من الحكومة اليونانية ، على الامين العام ان يعتمد أحد الاجراءات البديلة التالية بغية تناول المسائل الرئيسية المتبقية ، وهي مسائل لم يجر قط التطرق اليها من قبل : فاما ان يتم عقد مؤتمر دولي أو اجتماع رفيع المستوى بين الطائفتين . وبعد مناقشة هذه المسائل الثلاث ، وفي ضوء نتيجة المناقشات ، يمكن للجانبين الانتقال الى مشروع الاتفاق الاطاري . وترى الحكومة اليونانية ان موقف الرئيس كيبريانو هذا سليم من الناحيتين المفاهيمية والسياسية بالنظر الى الاختلالات والاحكام البعيدة المدى التي ينطوي عليها مشروع الاتفاق الاطاري .

لا أعتزم الدخول في مناقشة فوائد مشروع الاتفاق الاطاري ولا أعتزم الخوض في مضمون المسائل الدستورية والمسائل المتعلقة بالاراضي . اذ أن زميلي الممثل الدائم لقبرص قد تناول هذا الموضوع بالفعل . بيد انني لا أود إلا أن أبين بطريقة لا لبس

فيها موقف حكومة بلادي فيما يتعلق بأحد جوانب المسألة القبرصية ، أي مسألة وجود القوات التركية في الجزيرة والضمانات . وحيث أن اليونان تقيم علاقات خاصة مع الغالبية الساحقة من الشعب القبرصي وهي أيضا دولة ضامنة وتتحمل مسؤوليات محددة وقانونية فيما يتعلق بجمهورية قبرص ، فلا يمكنها أن تظل غير مبالية بالتطورات التي تحدث في الجزيرة ، وعلى وجه الخصوص بوجود قوات الاحتلال التركية ، وذلك بالاحرى نظرا الى ان ذلك الوجود له صلة باعتبارات أمنية أوسع تغطي المنطقة بأسرها .

لقد أعربت بالفعل عن تأييد حكومتي لموقف الرئيس كيبريانو الوارد في رسالتيه الموجهتين الى الامين العام بتاريخ ٢٠ نيسان/ابريل و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وللاسباب التي تطرقت اليها آنفا بايجاز ينبغي ايلاء أولوية للمسائل الاساسية المعلقة المتعلقة بمشكلة قبرص - أي انسحاب الجيش التركي والضمانات الفعالة والحريات الثلاث . واسمحوا لي أن أتكلم باسهاب بشأن هذه النقطة .

ان مشروع الاتفاق الاطاري المقدم الى القبارصة اليونانيين بتاريخ ٢٩ آذار/مارس مستفيض من حيث أحكامه الدستورية وهو يأخذ في الحسبان جميع النقاط التي هي موضع اهتمام القبارصة الاتراك . أما المسائل المتصلة بمصالح القبارصة اليونانيين فقد أهملت بالفعل . وقد أرجئت مناقشتها الى مستقبل غير معلوم ودون ضمانات . وفي الوقت نفسه ، طلب الى الجانب القبرصي اليوناني والجانب القبرصي التركي الالتزام ، ولو بشكل أولي ، بجميع أحكام مشروع الاتفاق الاطاري . بيد أنه ينبغي التأكيد على أن هذه الاحكام تغطي في المقام الأول النقاط التي هي موضع اهتمام الجانب التركي . ومما يذكر ان الجانب التركي غير ملتزم بشيء فيما يتعلق بالمسائل التي تستأثر بجل اهتمام القبارصة اليونانيين . ان الفقرة ٨ - ١ من مشروع الاتفاق الاطاري التي تتناول الجانب العسكري هي بصورة رئيسية ذات طابع اجرائي ، والجزء المضموني منها يمكن تفسيره تفسيرا يضر بالجانب القبرصي اليوناني . ومن هنا ، فان مشروع الاتفاق الاطاري ، في رأينا ، غير متوازن . وبغية تعويض أوجه النقص وتصحيح اختلال التوازن قدم الرئيس كيبريانو اقتراحاته البديلة .

كنت أظن ان اقتراحات الرئيس كيبريانو ستقبل دون أي صعوبة . فهي لا تشير الا الى ما هو بديهي ، أي أنه لا يمكن التوصل الى اتفاق ، ولا سيما اتفاق بعيد المدى ، كالاتفاق الوارد في مشروع الاتفاق الاطاري ، دون المعرفة التامة ، على الاقل ، بموقف الطرف الآخر بشأن الجوانب الاساسية المتبقية للمسألة ـ وذلك بالاحرى نظرا الى أنه في حالة انسحاب القوات التركية والضمانات ، كان من المعروف جيدا أنه كانت هناك اختلافات كبيرة في الرأي بين الطرفين .

وأشير على سبيل المثال الى رسالة الرئيس كبريانو الموجهة الى الامين العام والمؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ، أي قبل ٩ أيام من تقديم الاتفاق الاطاري ، الامر الذي يشهد على سعة الهوة الفاصلة بين مواقف الطرفين .

بهذا التحليل الموجز حاولت أن أوضح أنه عندما قدم مشروع الاتفاق الاطاري الى الطرفين كانت مواقفهما بشأن المسائل ذات الاهمية الحاسمة متباعدة جدا الى حد يجعل تقديمه لهما للموافقة عليه لا مبرر له .

وأتساءل بصراحة ، في ضوء هذا الواقع ، لماذا لم يعتمد الاسلوب البسيط التالي : إعداد ورقة تدرج فيها مواقف الطرفين بشأن نقاط معينة متفق عليها ، علاوة على اقتراحات بشأن كيفية معالجة مسائل دستورية أخرى . ثم مناقشة المسائل الرئيسية المعلقة وتحديد مواقف الطرفين منها وتسجيلها . وبعد تناول جميع القضايا التي تغطي جوانب المشكلة القبرصية كافة سيكون في مقدور الامين العام ، بعد أن يكون قد اطلع على مواقف الطرفين إزاء جميع جوانب المشكلة أن يعطي تقييما صائبا للوضع . وبالتالي يمكن أن يخلص اما الى أن مواقف الطرفين لا يمكن التوفيق بينهما أو أن الهوة سدت الى حد كبير مما يوفر امكانية تقديم مشروع اتفاق يغطي جميع المواقف تمهيدا لوضع حل شامل للمشكلة .

إن اتباع الاجراء الذي وصفته أعلاه لن يلحق الضرر بأحد . ومواقف الطرفين ستكون مضمونة تماما . وسيتسنى للطرفين في تلك المرحلة أن يتقدما بالالتزام المناسب . ويتساءل المرء من الذي كان سيواجه أي صعوبة لو اتبع ذلك النهج ولماذا ؟

لذلك من حقنا أن نتساءل ما هو السبب الذي حتم الاستعجال بتقديم وثيقة ناقصة لم تتطرق الى مجموعة كاملة من المشاكل التي ينطوي عليها الامر ، علاوة على المطالبة بالالتزام بموجبها .

واسمحوا لي أن أركز على هذه النقطة . اننا لا نستطيع أن نتفهم الاسباب التي دعت الى التقديم المتعجل لوثيقة ناقصة يطلب قبولها ، خاصة وأن جميع الشواهد المحيطة بهذه المشكلة كانت توضح أن الوقت لم يكن ملائما للتوصل الى الاتفاق . وكما ذكرت قبل هنيهة أن الرئيس كبريانو ، قبل تسعة أيام من تقديم الوثيقة ، أوضح موقفه

بكل جلاء وبطريقة قاطعة وصريحة . ماذا كان سبب هذا التعجل ؟ لماذا لم يتسن اتباع أسلوب مثل الأسلوب الذي أشرت اليه ـ أسلوب يضمن مصالح جميع الأطراف ؟ بالطبع ، يمكن الدفع بأن تركيا كانت تعارضه . حسنا ، ولكن الاتفاق الاطاري لم يكن غرضه حماية المصالح التركية فقط . ماذا عن شواغل اليونانيين ومن سيحمي مصالحهم ؟

هل نفترض أن النية وراء الاستعجال بتقديم الوثيقة كانت الاسراع في بلورة الامور والضغط على جانب واحد واجباره على تقديم المزيد من التنازلات حتى يتسنى انجاز الاتفاق ؟ بصراحة ، لا أستطيع قبول هذا التفسير . ولدي رد بسيط على هذا السؤال : إن التقديم المتعجل للوثيقة الناقصة كان خطأ وسوء تقدير . وحتى أفضل الامانات وأقدرها يمكن ، رغم حسن النوايا ، أن تقع في الخطأ . واذا سلّمنا ـ كما أُسلّم ـ بأنه كان خطأ ، فهناك أمل في تصحيحه . فالاخطاء يمكن تصحيحها . ولا أزال أؤمن بأن مقترحات الرئيس كبريانو تفتح الباب أمام تصحيح هذا الخطأ .

وأود أن أتطرق الى نقطتين أخريين .

أولا ، ذُكر أن الجانب القبرصي اليوناني يمكن أن يقبل مشروع الاتفاق الاطاري في ظل نهج الكل المتكامل والالتزام النهائي الذي يقوم على حصيلة المفاوضات النهائية على القضايا الرئيسية . وتساورني شكوك خطيرة فيما اذا كان نهج الكل المتكامل والالتزام النهائي الموصوف في مشروع الاتفاق الاطاري والرسالة التي أرفق بها يمكن اعتباره ضمانة ، حتى ولو من بعيد ، لموقف القبارصة اليونانيين . ولكن اذا أمكن اعتباره كذلك ـ اذا كانت عبارة "نهج الكل المتكامل" توفر الطريقة الوافية الشافية ، أتساءل ببساطة لماذا لا يوافق الجانب التركي على طرائق انسحاب القوات التركية عملا بنهج الكل المتكامل والالتزام النهائي ـ أي نتيجة لقبول القبارصة اليونانيين بمشروع الاتفاق الاطاري ؟ هل طُلب الى الاتراك القبول بذلك النهج ؟ أخشى أن نهج الكل المتكامل ـ على النحو الوارد والموصوف في الاتفاق الاطاري ـ سيستخدم ، اذا قُبل بالمرة ، كناية عن تنازلات يقدمها القبارصة اليونانيون عن طريق المناورة بتجزئة التسوية . وهذه ستكون النتيجة النهائية لقبول هذه العبارة المعقّدة .

سبق أن أشرت الى عدد من الشواغل والمخاوف المشروعة لحكومتي فيما يتصل بمشروع الاتفاق الاطاري . والرسالة التي أرسلها السيد دنكتاش الى الامين العام في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ في الوثيقة S/18102/Add.1 ضاعفت الى حد كبير دواعي قلق الجانب اليوناني الخطيرة .

فالسيد دنكتاش يوضح في رسالته أن جزءا من القوات التركية سيبقى في قبرص الى ما لا نهاية . وأقتبس منه : "باستثناء تلك التي ستبقى في الجزيرة" (S/18102/Add.1 ، المرفق الخامس ، الصفحتان ٢٧ و ٢٨) . وفيما يتعلق بالجدول الزمني لرحيل القوات التي ستغادر بالفعل في النهاية ، فان موقفه واضح تماما أيضا . أولا وقبل كل شيء يتعين حل حكومة قبرص . عليها أن تنتحر . واستبدالها بحكومة انتقالية تمثلها حقوق النقض التركية ، على النحو المنصوص عليه بوضوح في مشروع الاتفاق الاطاري . بعد ذلك يتعين على القبارصة اليونانيين أن ينزعوا سلاح الحرس الوطني وبالتالي حله . ويتعين على القبارصة اليونانيين أن يتخلوا حتى عن الحد الأدنى من امكانية الدفاع عن النفس التي يوفرها الحرس الوطني . حينئذ فقط ، عندما لا تكون هناك حكومة قبرصية ، وعندما يقف القبارصة اليونانيون عزّلا أمام عشرات الالاف من قوات الاحتلال التركية ، ستبدأ قوات الاحتلال التركية انسحابها الجزئي . هل لي أن أسأل اعضاء المجلس اذا كانوا مستعدين لقبول أحكام كهذه في حالة تمس بلدانهم ؟

لا أود أن أطيل في بياني بتفصيل النقاط الاخرى التي أشارها السيد دنكتاش . فهي موجودة لمن يرغب في قراءتها .

ولكن لدي نقطة أخرى أود أن أشيرها في هذه المرحلة . أود أن أتطرق الى الايحاء بأن حكومة قبرص ، من خلال عدم قبولها بالالتزامات الواردة في الاتفاق الاطاري ، تتراجع عن موقفها السابق بقبول وشائق نيسان/ابريل ١٩٨٥ . سأحاول أن أفسر لماذا يبدو هذا الايحاء بنظر حكومتي خاطئا كل الخطأ .

إن الحكومة القبرصية ، مسترشدة بالرغبة في التوصل الى التسوية التفاوضية ، قبلت في نيسان/ابريل ١٩٨٥ مشروع البيان ومشروع الاتفاق اللذين قدمهما الامين العام . وبقيامها بذلك برهنت على استعدادها لتقديم تنازلات مؤلمة على أن يكون مفهوما أن الطريق سيمهد بوضوح أمام انسحاب الجيش التركي من قبرص .

وبالفعل ، كان هناك نص في مشروع البيان يتعين بموجبه على الجانب القبرصي التركي ألا يرفض أي جدول زمني لانسحاب القوات التركية . واختفى ذلك النص ، الذي سمح لحكومة جمهورية قبرص بأن تقدم على طاولة التفاوض طلبها المستمر والمتكرر والذي أعرب عنه رسميا بانسحاب كل القوات التركية قبل تشكيل حكومة انتقالية . وكان ذلك النص يمنح حكومة قبرص وجه الحماية الضئيل الوحيد وربما كان أحد الاسباب الرئيسية التي حملت الحكومة على قبول وثائق نيسان/ابريل .

وعلاوة على ذلك ، أُوَجّه انتباها خاصا الى أن سلسلة الاحداث التي تلت قبول وثائق نيسان/ابريل قد أدت الى تدهور حاد في الظروف التي سادت عندما قُبلت الوثائق . وهناك تغير في البيئة التي أحاطت بالمفاوضات وقبول اتفاقات ١٩٨٥ . وانني أشير الى الانتخابات والاستفتاء الدستوري المزعومين اللذين أجريا في الاراضي المحتلة ، وأشير أيضا الى المطالب العديدة للسيد دنكتاش بادخال تعديلات في نصوص نيسان/ابريل التي قدمها في رسالته المؤرخة في ٨ آب/اغسطس ١٩٨٥ ، وهي التعديلات التي أدرجت بعد ذلك في مشروع الاتفاق الاطاري . وبهذه المناسبة يؤسفني أن تلك الرسالة لم تعمم كوثيقة رسمية ، وقد كان يمكن أن تساعد أعضاء المجلس على تفهم الحالة بشكل أفضل . وأشير أيضا الى بيانات التهديد التي أصدرها المسؤولون الاتراك ، وأخيرا وليس آخرا ، فانني أشير الى رسالة السيد دنكتاش المؤرخة في ٣١ نيسان/ابريل ، التي أشرت اليها من قبل ، والتي تكشف بوضوح تام النوايا التركية في قبرص .

وبعبارة أخرى ، منذ نيسان/ابريل ١٩٨٥ قدم مشروع نص جديد يختلف عن المشروع الاصلي لعام ١٩٨٥ ، كذلك فان المناخ السياسي والظروف السياسية التي أحاطت بعملية التفاوض بأكملها وكانت أساسا للاتفاق ، قد تغيرت تغيرا مدهشا . وان نص مشروع الاتفاق الاطاري يبتعد كثيرا عما تنص عليه وثائق نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، بل ان الثقة الضئيلة التي دفعت الجانب اليوناني الى أن يخاطر بقبول وثائق نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، بتفهم معين ، قد تلاشت منذ ذلك الحين .

آمل أن يوضح هذا التحليل بجلاء أن الموقف الذي اتخذه الرئيس كبريانو كان الموقف الوحيد الذي يمكن لقائد مسؤول أن يتخذه . وكان يمكن لحكومة جمهورية قبرص أن توافق في نهاية المطاف على أن تحاول التعايش مع دستور يتضمن أوجه قصور خطيرة . ولكن من الواضح أنها لا يمكن أن تقبل التضحية بالطائفة القبرصية اليونانية ، التي تمثل ٨٠ في المائة من سكان قبرص ، وتخضعها لنفوذ تركيا الدائم ، وبالتالي تحول قبرص بكاملها الى محمية تركية .

وفي الختام ، أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الحقيقة الواضحة تماما ، وهي أن مسألة انسحاب الجيش التركي من قبرص ليست ببساطة جانبا من نزاع بين طائفتين . فانها تتعلق بخرق خطير للميثاق والمعايير الاساسية للقانون الدولي ترتكبه دولة عضو . وبالتالي ، فان انسحاب الجيش التركي من قبرص ، بغض النظر عن بقية الاعتبارات ، ينبغي أن ينظر فيه المجلس أساسا باعتباره مسألة غزو عسكري واحتلال لدولة عضو في هذه المنظمة . وينبغي أن تعالج هذه المسألة التي تحظى بأولوية قصوى مطلقة ، وفق روح ونص مبادئ الامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اليونان على العبارات الرقيقة التي وجهها الي . المتكلم التالي هو السيد أوزير كوراي ، الذي وجه المجلس اليه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد كوراي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أشكركم وأعضاء المجلس الآخرين على منحي هذه الفرصة للادلاء ببيان أمام المجلس حول هذه المسألة التي تهم بشكل مباشر الشعب القبرصي التركي . واننا نقدر هذه الفرص لننقل الى المجلس آراء الجانب القبرصي التركي ، وهو أحد الأطراف المعنية مباشرة في قبرص .

نحن ، باعتبارنا الجانب القبرصي التركي ، نحاول أن نتوصل الى حل عادل ودائم في قبرص مع نظرائنا القبارصة اليونانيين ، من خلال مهمة المساعي الحميدة

للأمين العام . ولاتزال الخلافات بين الجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني أعمق من اللازم بحيث لا يمكن حلها على نحو فوري . ولكن كان لدينا ، للمرة الثانية خلال ١٤ شهرا ، اطار شامل آخر ، في شكل مشروع اتفاق على حل فيدرالي ، قدمه الأمين العام ، ويمكن للجانبين في اطاره أن يتابعا عملية السلم في ظل فرصة للنجاح . وقد استلزم هذا درجة من الاعتدال والتعقل ، وهو ما تمنينا أن نراه من الجانب القبرصي اليوناني بدلا من جهود الدعاية المتزايدة . ولكن كان على مجلس الأمن أن يصطبر مرة أخرى على طريقة عرض عنيفة من الجانب القبرصي اليوناني ، كان الصدق فيه هو الضحية الرئيسية ، كما هي الحال في كل الحالات المماثلة .

ويعلم مجلس الأمن تمام العلم كيف نشأت المسألة القبرصية في عام ١٩٦٣ وكيف تطورت في الثلاثة والعشرين عاما الماضية . ونحن نرفض بقوة فحوى ونغمة البيان القبرصي اليوناني ، ولكننا لا نرغب في تقليد هذا الاداء .

إن المزاعم الواردة في ذلك البيان يمكن ، دون استثناء ، دحضها واثباتها على الجانبين اليوناني والقبرصي اليوناني . والخلاف هو أنه على عكس الاتهامات القبرصية اليونانية التي ليس لها أي أساس ، فان ما نقوله يمكن اثباته بسهولة . لقد اضطررنا للقيام بهذا في مناسبا عديدة ، سواء هنا أمام المجلس أو في رسائلنا العديدة التي عممت ردا على هذه الاتهامات . ولذلك ، فاننا ننوي ألا نسمح لانفسنا بأن نشتت اليوم عن الموضوع الحقيقي بأساليب تضليلية . أود فقط أن أسجل استياءنا إزاء الإصرار القبرصي اليوناني على إساءة استخدام نيتنا الحسنة . ويتحتم عليّ أن أؤكد أن مثل هذا الموقف يضر ضررا جسيما بأية فرص قد تتاح لنا للحد من عدم الثقة الذي يوجد بين الجانبين ، كما أشار الأمين العام في تقريره (S/18102/Add.1) .

إن ما يهمنا اليوم هو موقف الجانبين في قبرص من عملية السلم كما تبلور في مقترحات الأمين العام في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ .

وبعد رفض الجانب القبرصي اليوناني لمشروع الاتفاق الذي قدم في قمة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وبعد جهود حثيثة أخرى وجولات كثيرة من المشاورات مع كلا الطرفين ، قدم الأمين العام ، المعروف بخبرته العميقة بمشكلة قبرص وكياسته واحساسه بالانصاف وصبره ، للجانبين اطارا يمكن ، اذا تم ابرامه والالتزام به بنية حسنة من قبل الجانبين ، أن يؤدي الى تسوية اتحادية تشمل الطائفتين والمنطقتين وتقوم على أساس منح مركز سياسي متكافئ لشعبي قبرص .

وقد رد الجانب القبرصي التركي ، الذي كان دائما ثابتا في نهجه ازاء مبادرات الأمين العام للأمم المتحدة ، على الأمين العام في ٢١ نيسان/ابريل مبلّغا اياه بقبوله من ناحية المضمون والاجراءات "لمشروع الاتفاق الاطاري" الذي قدم على شكل "كل متكامل" .

وبعث الرئيس دنكتاش ، بعد أن اطلع على رد السيد كبريانو على الأمين العام ، برسالة أخرى الى الأمين العام بتاريخ ٢٧ نيسان/ابريل كرر فيها مرة أخرى قبولنا غير المشروط لمشروع الاتفاق ، وأعرب عن استعداده لتوقيع هذه الوثيقة بعد ملء خانات التواريخ المتوخاة . كما أنه أكد على طابع الكل المتكامل "لمشروع الاتفاق الاطاري" وعلى حتمية الالتزام بالاجراءات المتوخاة فيه دون محاولة تغيير قواعد اللعبة ، الأمر الذي لا مبرر له ، ولن يكون مقبولا للجانب القبرصي التركي .

وقد يكون من المفيد أن نذكر كيف قررت الزعامة القبرصية اليونانية أن ترد على الاتفاق الاطاري المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة .

إن السيد كبريانو ، الذي لا يضيع فرصة للتشدق "بالاستقلال" و "السيادة" ، تخلى عن جميع ادعاءاته واجتمع برئيس الوزراء اليوناني ، السيد باباندريو ثلاث مرات في غضون ثلاثة أسابيع ، في الفترة من ٢٩ آذار/مارس الى ١٩ نيسان/ابريل . وخلال زيارته الاخيرة ، كانت حاشيته تضم جميع زعماء الحزب في جنوب قبرص . وقد حدث هذا الاجتماع المشؤوم في ١٩ نيسان/ابريل ونحن جميعا نعرف نتائجه .

وقد بذل زعماء القبارصة اليونانيين ، الذين شعروا بالقلق وعدم الارتياح

ازاء الاستياء الواسع النطاق الذي قوبل به ردهم على الامين العام ، ما في وسعهم للتغطية على هذا الاجتماع . ولكن رئيس الوزراء اليوناني ، السيد باباندريو ، تباهى في خطاب ألقاه في الكساندروبوليس بتاريخ ١٤ أيار/مايو ، بهذا الاجتماع ووصفه بأنه "اجتماع تاريخي" اذ تقرر فيه أن خطة الامين العام للامم المتحدة غير مقبولة . وفي مناسبة سابقة ، أعلن السيد باباندريو في خطاب ألقاه أمام البرلمان بتاريخ ٢٣ نيسان/ابريل ، أن الجانب القبرصي اليوناني لم يكن الوحيد في رفضه لخطة الامم المتحدة .

ونحن لسنا في موقف نعلم فيه ما اذا كان السيد باباندريو يتوقع منه أيضا أن يبلغ الامين العام والمجتمع الدولي بقبوله أو برفضه "المشروع الاتفاق الاطاري بشأن قبرص" ، ولكننا نود ، على أي حال ، في هذه المرحلة أن نحث مرة أخرى رئيس الوزراء اليوناني على وقف تأثيره غير المفيد على قبرص .

وقد كتبت الصحافة الدولية على نطاق واسع عن ردود القبارصة الاتراك والقبارصة اليونان وخلصت الآراء الى أن الجانب القبرصي اليوناني يرفض خطة الامم المتحدة . فعلى سبيل المثال ، ذكرت صحيفة "الفارديان" الصادرة في ٢١ نيسان/ابريل هذا الاستنتاج تحت عنوان "خطة الامم المتحدة لقبرص في مأزق" . وذكرت صحيفة "فاينانشال تايمز" ، الصادرة في نفس التاريخ ، ذلك الاستنتاج تحت عنوان "القبارصة اليونان يرفضون خطة الامم المتحدة" . وهذان ليسا الا مثالين على هذا التقارب في الآراء الواسع النطاق .

وبعث الامين العام ، كما هو مذكور في تقريره ، برسالة شفوية الى الجانب القبرصي اليوناني مبلّغا إياه بأن اقتراحيه "غير قابلين للتطبيق" وأن الاجراء الوارد في مشروع الاتفاق الاطاري "ينص على معالجة هذه القضايا دون ابطاء في اجتماعات رفيعة المستوى" (S/18102/Add.1 ، الفقرة ١١) .

وفي نفس التاريخ رأى الامين العام ، أثناء اجتماعه مع بعض الصحفيين في نيويورك ، بالحاجة الى ضرورة أن يحث علانية الجانب القبرصي اليوناني على الالتزام

بطابع "الكل المتكامل" لهذا المشروع وأن يبقى في اطار الاجراء المتوخى فيه . وقد اعتبر أن مقترحات القبارصة اليونان "غير قابلة للتطبيق" وطلب الاجابة "بنعم" أو "لا" رسميا على "مشروع الاتفاق الاطاري" .

وأخيرا ، جاء رد القبارصة اليونان ، الذي طال انتظاره ، في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . (انظر المرفق السابع لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/18102/Add.1) .

وكما نرى جميعا ، فان اجابة الجانب القبرصي اليوناني كانت "لا" واضحة وعنيفة "لمشروع الاتفاق الاطاري" .

إن رسالة السيد كبريانو معروضة على المجلس . ولذلك لا يوجد ما يدعو الى تقييمها تقييما شاملا من جانبنا . ولكن لابد من الاشارة الى أن الجانب القبرصي اليوناني قد وجد أن من المفيد لأغراض تسويفية أن يخلق بعض اللبس حول ثلاثة جوانب واردة في "مشروع الاتفاق الاطاري" . اننا لا ننوي أن نعلق على هذا الموقف الذي يبين بوضوح مدى عدم ثبات موقف القبارصة اليونان وعدم وجود ما يسنده في ضوء بيان المتحدث باسم الأمين العام الصادر في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٦ والذي جاء فيه ما يلي :

"بينما لا يمكن في هذه المرحلة - لأسباب يمكنكم فهمها - أن ندخل في فحوى مشروع الاتفاق ، فبامكاني أن أقول أن الجانب القبرصي اليوناني والجانب القبرصي التركي متفقان على الطريقة التي ينبغي بها معالجة مسائل انسحاب القوات غير القبرصية ، والضمانات والحريات الثلاث في مشروع الاتفاق الاطاري .

"ولايزال النص الذي قدمه الأمين العام الى الطرفين مخلصا تماما لما اتفق عليه الجانبان فيما يخص هذه المسائل" .

وقد أعرب الأمين العام في تقريره عن مشاعره إزاء هذا الرفض لمشروعه من قبل الجانب القبرصي اليوناني . فقد أعرب الأمين العام عن أسفه بقوله :

"إنه نظرا الى كون أحد الجانبين لم يصبح بعد في وضع يمكنه من أن يقبل مشروع الاتفاق الاطاري المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، مازال الطريق غير

مفتوح حتى الآن للمضي قدما في المفاوضات التي اقترحتها لايجاد حل شامل" . (الفقرة ١٩)

ونحن نشاطره في الاعراب عن نفس المشاعر .

وهكذا ، أصبح من الواضح جليا اننا أضعنا ، كما حصل في اجتماع قمة ١٧ كانون الثاني/يناير ، فرصة ذهبية أخرى بسبب عدم قبول الجانب القبرصي اليوناني "المشروع الاتفاق الاطاري" الذي قدمه الأمين العام . ومن المؤسف حقا ، كما يؤكد الأمين العام في تقريره ، أن الجانب القبرصي اليوناني رفض أن يفهم أن هذه الوثيقة ، اذا تناولها كلا الجانبين وعالجاها بنية حسنة ، "ستوفر الاطار الصحيح للتفاوض على حل عادل ودائم لمشكلة قبرص" . (الفقرة ١٨)

لقد أُثبت مرة أخرى أن النهج البناء والإرادة السياسية لأحد الطرفين إزاء أي مسألة لن يكونا كافيين على الإطلاق لحسم الموضوع المطروح بما يرضي كلا الطرفين المعنيين . وفي هذا السياق ، نرحب بالنداء الوارد في البيان المؤرخ في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ والصادر عن البلدان المساهمة بالقوات في إطار قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وعند التفكير في هذه الحالة ينبغي علينا جميعا أن نأمل في قدوم اليوم الذي سيتخذ فيه القبارصة اليونانيون موقفا إيجابيا صوب الحل التفاوضي . والى أن يتحقق ذلك فإن الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ستظل على وضعها المستقل .

واذ أنتقل الى القرار الذي اتخذه المجلس لتوه ، لا يسعني إلا أن أعلن أن حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ترفض القرار رفضا حاسما وقاطعا للاسباب التالية .

إن الشعب التركي في قبرص وحكومته لا يمكن أن يقبلا بالاشارة الواردة في الفقرة الثالثة من الديباجة الى "حكومة قبرص" كما لو أن هذا الكيان موجود اليوم أو أنه كان قائما في أي وقت من الأوقات منذ عام ١٩٦٣ . إن تحديد هذا الكيان غير الشرعي وغير الدستوري بوصفه "حكومة قبرص" الشرعية كان ولايزال وسيظل على الدوام أمرا مقيتا لشعبنا وممثليه المنتخبين على أساس ديمقراطي وشرعي . فهذه الاشارات هي التي شجعت الادارة اليونانية القبرصية ومكنتها من رفض واحباط المبادرات المتعاقبة التي كانت ترمي الى تحقيق حل عادل ودائم في قبرص .

لقد أشير في الفقرة الرابعة من الديباجة الى "القرارات الاخرى ذات الصلة بالموضوع" . وحيث أن الجانب القبرصي التركي اما انه قد رفض القرارات المعنية رفضا كاملا أو أنه قبلها بتحفظات ، فإن هذه الاشارة أيضا غير مقبولة بالنسبة لنا .

وفي الفقرة ٣ من المنطوق هناك إشارة الى "الولاية الحالية" . لقد أكدنا أن الولاية المقصودة لا تتفق مع الشروط والظروف الحالية المتغيرة تغييرا جذريا . ولهذا فإننا نعتقد أن إعادة تقييم ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ضرورية وآن أوانها منذ أمد طويل .

إن حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، رغم رفضها الكامل والقاطع للقرار الحالي ، فإنها مع ذلك تقبل بوجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في أراضي الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، على نفس الاسس التي أعلن عنها في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ . ومن ثم فإن موقفنا لايزال يتمثل في أن مبدأ التعاون ونطاقه وطرائقه وأساليبه بين سلطات الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لن تقوم إلا على أساس مقررات تتخذها بشكل منفرد حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . بيد أنه من الحتمي أن تظهر البلدان المساهمة بالقوات - وأن يتضح أنها تظهر - موقفا محايدا في النزاع القائم بين شعبي الجزيرة وأن تحترم المبدأ الذي يقبع في لب مهمة المساعي الحميدة والمبادرات التي يضطلع بها الامين العام للامم المتحدة . فهذا قبل كل شيء هو الاساس الذي يمكن أن يقام عليه هيكل اتحادي يشمل الطائفتين والمنطقتين ، وهو الاساس الوحيد الذي يمكن أن يدعم هذا الهيكل . ولهذا من الاهمية بمكان أن يأخذ ممثلو هذه البلدان الذين يزورون الجزيرة في اعتبارهم اجراء الاتصالات مع كلا الجانبين في الجزيرة ، وهم بذلك لا يتعرفون على جانبي الرواية فحسب بل انهم يبدون عزمهم على احترام المبدأ الفائق الاهمية المتمثل في المساواة بين الشعبين . ومن الاكيد أنهم إذا فعلوا ذلك فإنهم سيساهمون في الجهود الرامية الى تحقيق تسوية تفاوضية .

وفيما يتعلق بالاشارة الواردة في الفقرة الثانية من المنطوق بشأن "مهمة المساعي الحميدة" التي يضطلع بها الامين العام للامم المتحدة ، فإن الجمهورية التركية لقبرص الشمالية تفهم هذه المهمة على أنها تنبع من قرار مجلس الامن ٣٦٧(١٩٧٥) ، وهي على أساس هذا الفهم تتعهد بتقديم تأييدها التام لهذه المهمة . وحكومة بلادي تدرك أيضا محاولات الجانب الاخر الرامية الى اساءة تفسير هذه المهمة وتشويهها وشلها ، وهي عازمة على أن تبوء هذه المحاولات بالفشل .

وقبل أن أختتم بياني أود أن أغتنم هذه الفرصة لاعرب للسيد خافيير بيريز دي كوييار الامين العام للامم المتحدة ، عن تقديرنا العميق وشكرنا على الجهود التي

يبذلها في إطار مهمة المساعي الحميدة . وتأمل حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية أن تعطى جهوده في يوم من الايام فرصة للنجاح . إن حسن نيتنا وأمانينا الطيبة معه على الدوام .

وأود أيضا أن أتقدم بالشكر والتقدير الى السيد جيمس هولفر الممثل الخاص بالنيابة للامين العام ؛ والى اللواء غونتر غرايندل ؛ والى الافراد العسكريين والمدنيين تحت قيادته على الطريقة الكفؤة التي ينتهجونها في إضطلاعهم بمهامهم .

كما نتوجه بالشكر والتقدير الى وكيل الامين العام السيد غولدينغ ، والى السيد فيسيل والسيد بيكو على جهودهم الدؤوبة في إضطلاعهم بواجباتهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيعقد الاجتماع المقبل للمجلس لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٠٠ .

أود أن أذكّر الاعضاء أن مجلس الامن سينظر في مسألة جنوب افريقيا في وقت لاحق اليوم ، بعد الانتهاء من المشاورات - التي آمل أن تكون قصيرة - وسيجري ذلك بعد الاجتماع المكرس للحالة في قبرص .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥